

جبران باسيل واستغناء أميركا...



بالفساد وارتبط اسمه بشراء النفوذ داخل الوسط السياسي اللبناني. عندما كان وزيراً للطاقة، شارك باسيل في الموافقة على مشاريع عدة كان من شأنها توجيه أموال الحكومة اللبنانية إلى أفراد مقربين منه من خلال مجموعة من الشركات الوهمية. يجب على القادة السياسيين اللبنانيين أن يدركوا أنه حان الوقت لهم للتخلي عن مصالحهم الشخصية الضيقة والعمل بدلاً من ذلك من أجل شعب لبنان". هذا كلام قليل يقول كل شيء. أكثر ما يقوله إن أميركا تعرف تماماً ماذا يدور في لبنان وتعرف الكثير عن السياسيين اللبنانيين وارتباطاتهم وثروتهم... وكيف أن السلاح المذهبي يحمي الفساد والفسادين. أميركا ليست بالغباء الذي يعتقد جبران باسيل!

تتمثل هذه الخدمة في تسهيل تشكيل حكومة لا تضم سوى اختصاصيين. من الصعب تصوّر جبران باسيل يقدم على أي خطوة إيجابية، إلا في حال أجبر على ذلك. من الصعب تخليه عن رهان أن "حزب الله" سيوصله إلى رئاسة الجمهورية. من الصعب، قبل أي شيء آخر، منعه من الرهان على وهم جديد اسمه وهم إدارة جو بايدن. هناك موقف واضح من جبران باسيل وآخرين مثله في واشنطن، وذلك بغض النظر عن الإدارة الموجودة. هذا الموقف لخصه وزير الخارجية مايك بومبيو الذي قال في بيان له إن باسيل شغل "عدة مناصب رفيعة المستوى في الحكومة اللبنانية، بما في ذلك منصب وزير الخارجية والمغتربين ووزير الطاقة والمياه ووزير الاتصالات. اشتهر باسيل طوال مسيرته الحكومية

طويلاً قبل أن يقولوا لجبران باسيل إنهم يعرفون كل شيء عنه وإن "حزب الله" لن يتمكن من إحصاله إلى رئاسة الجمهورية يوماً. راهن جبران باسيل على أن اليوت إنغل سيجميه من العقوبات الأميركية. ما حصل قبل أشهر قليلة أن إنغل نفسه لم يستطع الترشح مجدداً للانتخابات في دائرته النيويوركية بعدما هزمه في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي مدير مدرسة أسود يدعى جمال بومان. دفع جبران باسيل إلى نهاية عهد ميشال عون وهو "عهد حزب الله" في لبنان. أنهت العقوبات العهد قبل سنتين من انتهاء الولاية رسمياً. لا تزال أمام باسيل خدمة وحيدة يستطيع تقديمها إلى لبنان، في حال تخلى عن عنايته واستطاع القيام بعملية تقد للذات.

والرئيس الفعلي للجمهورية، في الوقت ذاته، من جهة أخرى. ما يؤكد ذلك إصرار رئيس الجمهورية على أن يشكل سعد الحريري حكومته بالتفاهم مع جبران باسيل وليس مع أي شخص آخر. قبل ذلك، اضطر مصطفى أديب، سفير لبنان في برلين، بسبب باسيل، إلى الاعتذار عن عدم قدرته على تشكيل حكومة استناداً إلى مواصفات واضحة تقوم على مجموعة من القواعد حدتها المبادرة الفرنسية التي طرحها الرئيس إيمانويل ماكرون. في طليعة هذه القواعد وجود حكومة اختصاصيين قادرة على تنفيذ إصلاحات محدّدة كي يتمكن لبنان من الحصول على مساعدات خارجية بعدما انهار اقتصاده وتحول إلى بلد يتهدّد الجوع شعبه. في العام 2003، ذهب ميشال عون إلى واشنطن وأدى بشهادته في الكونغرس تمهيداً لصدور قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان، وهو قانون يفرض عقوبات على نظام بشار الأسد. كانت زيارته إلى واشنطن برعاية أعضاء في الكونغرس يمتلكون خطاً سياسياً واضحاً معادياً لما يسمّى "محور الممانعة" الذي كان يضمّ سوريا وإيران. أبرز هؤلاء الأعضاء كان اليوت إنغل النائب (عن الحزب الديمقراطي) عن إحدى الدوائر في نيويورك ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ.

من أجل الوصول إلى قصر بعيدا، انتقل ميشال عون من خندق إلى خندق آخر مختلف كلياً. الأكيد أن الأميركيين الذين راقبوا صعوده وعودته من منفاه الباريسي، بعد اغتيال رفيق الحريري في بيروت في الرابع عشر من شباط - فبراير 2005، ليسوا بالغباء الذي يظنّه رئيس الجمهورية ولا صهره. انتظر الأميركيون طويلاً قبل الذهاب إلى فرض العقوبات والقول لجبران باسيل إن مستقبله السياسي انتهى. انتظروا

لا لشيء سوى لأنه مستعد لأن تلتقط له صورة مع قذيفة مدفع وإلى جانبه أحد المسؤولين في الحزب. إنه مستعد لأن يكون صوت إيران في مجلس جامعة الدول العربية عندما تولى موقع وزير الخارجية. قضت الإدارة الأميركية على المستقبل السياسي لرجل لم يحقق في حياته كلها سوى إنجاز واحد. يتمثل هذا الإنجاز في وثيقة التفاهم بين ميشال عون والأمين العام لـ "حزب الله" حسن نصرالله في السادس من شباط - فبراير 2006، وهي الوثيقة التي أوجدت غطاء مسيحياً لسلاح تمتلكه ميليشيا مذهبية تابعة لإيران. أوصلت هذه التغطية ميشال عون إلى قصر بعيدا. لم يستطع القائد السابق للجيش اللبناني أن يصبح رئيساً للجمهورية إلا بعد تحوله إلى مرشح "حزب الله". لم يكن ليصبح مرشح "حزب الله" لولا جبران باسيل الذي لم يستوعب في أي وقت معنى أن تكون إيران من يقرّر من هو رئيس جمهورية لبنان المسيحي.

من أجل الوصول إلى قصر بعيدا إلى خندق، ولكن الأكيد أن الأميركيين الذين راقبوا صعوده وعودته من منفاه الباريسي، ليسوا بالغباء الذي يظنّه رئيس الجمهورية ولا صهره

في النهاية، يدفع لبنان ثمن وصول باسيل إلى مواقع مهمّة في لبنان جعلت منه قادراً على وضع نفسه في موقع موازن لرئيس مجلس الوزراء من جهة

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

فاسد أو غير فاسد، ليست تلك المسألة مع جبران باسيل صهر رئيس الجمهورية ميشال عون الذي فرضت عليه الخزانة الأميركية عقوبات بموجب قانون ماغنسكي. كل ما في الأمر أن رئيس "التيار الوطني الحر" الذي سعى إلى الدفاع عن نفسه، بعد أقل من يومين من الإعلان عن العقوبات، أكد بطريقة أو بأخرى أنه أسير التفاهم بين "حزب الله" أكثر من أي وقت. من السهل الدخول في تحالف مع حزب من هذا النوع، لكن الصعب، بل المستحيل، الخروج منه في بلد مثل لبنان. لا حاجة إلى البحث في فساد الإبن المدلل لرئيس الجمهورية الذي حرم اللبنانيين من الكهرباء بعدما كان وزيراً للطاقة أو مشرفاً على هذه الوزارة طوال اثني عشر عاماً. بل يكفي ذلك، بل زاد الدين العام في لبنان نحو خمسين مليار دولار بسبب تمنّعه عن السير في أي مشروع ذي جدوى للكهرباء، إن عبر الاستعانة بشركة "سيمنز" الألمانية التي جاء رئيسها إلى بيروت برفقة المستشار أنجيلا ميركل... أو عبر الصناديق العربية، في مقدمها الصندوق الكويتي. كانت الصناديق مستعدة لتمويل مشاريع الكهرباء في لبنان بفائدة رمزية ولكن بشرط الإشراف على الترميمات كي تكون بعيدة عن العمولات. يكفي حرمان اللبنانيين من الكهرباء ورفع الدين العام إلى ما يقارب مئة مليار دولار، كي يستحق جبران باسيل، الذي من الطبقة المسيحية دون المتوسط كل هذه العقوبات. يكفيه قبل ذلك وصوله إلى ما وصل إليه بفضل سلم اسمه "حزب الله" رفعه إلى موقع الرئيس الفعلي للجمهورية في لبنان،

شباب العراق ماضون في إزالة الأوثان السياسية

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العقبوي

تصدر عن

AI-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

انعكست التغييرات الاجتماعية، التي أحدثها الحراك الشبابي التحرري العراقي على الواقع السياسي ولو بتأثير محدود. وكما رصد المحامي نوزاد خالد النقشبندي، وهو كردي عراقي شغل مناصب رفيعة في الدولة، أن أولى التغييرات تمثلت بتغيير نظرة المجتمع العراقي إلى الشباب، فبعد النظرة السلبية إليهم والتشكيك بقوة انتمائهم إلى الوطن وتأثير المعتقدات الطائفية عليهم، يبتنون في حراكهم بأنهم شباب مثقف يعي الأمور ويعرف الواجبات والحقوق ينتفض وينفض عنه غبار الواقع ويهب للمطالبة بالتغيير واسترداد الحقوق وينبذ التبعية للانجلي، ووقف أمام الجيش والشرطة والمليشيات من دون سلاح، منتزعا إعجاب الجميع.

كما أنه أحدث تلاحماً بين فئات الشعب المختلفة، لم يسبق أن خبره العراق منذ الاحتلال، وكان له من القوة بحيث أزهق الفئات العميلة والفاصلة على السواء، خاصة مع الرفض الجماهيري لوجودهم والمناداة بتغيير العملية السياسية برميتها، وليس الطبقة الفاسدة المتحكمة بمقررات الشعب فقط. وقد أيقن الجميع في الداخل وفي الخارج أن السلاح يمكنه أن يفتح حركة ولكنه لا يستطيع إنهاءها والقضاء عليها نهائياً، بل إن القمع زاد الشباب إصراراً وقوة لمواجهة الطغمة العميلة.

أوجد الحراك حالة من الأطمئنان الشعبي على المستقبل، نوعاً ما، بوجوده من يدعو إلى الانتماء للوطن أولاً، وللشعب بكامله ثانياً، منسلاً عن فكرة التبعية الدينية الطائفية والانتماء لأحزاب السلطة، فضلاً عن أنه كشف عمالة المعممين وشيوخ العشائر، مؤكداً للجميع سرقة السلطة والسياسيين الفاسدين لأموال الشعب، بإعادتهم إعمار ما وقع تحت سيطرتهم بكفاهات ذاتية وبأموال لا تذكر ولا تعادل قيمة وجبة غذائية واحدة للمتظاهرين. لا بد، في الختام، أن تشير إلى أن الحراك الشبابي أوجد الحاجة إلى حزب وطني تقدمي يضم هذه الطاقات الفعالة وينظمها، والحاجة إلى وجود قيادة تقودها، وهو السبب الرئيس، الذي دفع المليشيات الموالية لإيران إلى اغتيال الناشطين.

"قنصوا المليشيات المرتبطة بإيران هم من قتل المتظاهرين"، وكذلك وزير الخارجية الأميركي، بقوله "العراقيون واللبنانيون يريون استرداد وطنهم من الفساد الإيراني". وما أكد أيضاً مكتب حقوق الإنسان في العراق التابع لبعثة الأمم المتحدة بالإضافة إلى منظمة العفو الدولية.

حراك الشباب العراقي أوجد حالة من الأطمئنان الشعبي على المستقبل بوجوده من يدعو إلى الانتماء للوطن أولاً وللشعب بكامله ثانياً، منسلاً عن فكرة التبعية الدينية الطائفية والانتماء لأحزاب السلطة

يخلص الطائي إلى القول إن الحكومة والبرلمان في العراق، اليوم، لا يشكّلان عنصر تعاضد داخلي وتوازن خارجي، لا مع المجتمع العراقي ولا العربي ولا الإقليمي والدولي، لذلك بات من العسير على المجتمع الدولي التعايش مع نظام بات شاذاً ومنبوذاً على الصعيد السياسي والديني، إسلامياً وعربياً ودولياً.

للنوار إعطاءهم الأولوية للمعايير الوطنية والأخلاقية على الأهداف والمناخ المادية من خلال مواقفهم ضد الفساد المالي للأحزاب والمليشيات، هذا الجانب العقلاني والقيمي الوطني سيؤدي لا محالة، عند نجاح الثورة مستقبلاً، إلى إعادة الاستقرار والتوازن ما بين المجتمع والسياسة مما جعل ذلك المجتمع الدولي يتعاطف معهم.

هذا التوجه يتسجم أيضاً مع نظرية روبرت ميرتون، المنادية بتفكيك الأنساق الفرعية لضنها إلى النسق السكاني الكبير لإعادة التوازن الاجتماعي، وهذا ما دعا إليه الثوار، بمطالبتهم حل البرلمان والحكومة والدستور لإعادة هبة الكل، وهو العراق، على الجزء، إن ثورة شباب أكتوبر حيرت التاريخ في سلميتها واقتدارها على اختراق منطقة الحجاب الحاجز الإعلامي الدولي، على الرغم من استخدام الحكومة القوة المفرطة والأسلحة المحرمة دولياً.

رغم ذلك استطاعت، خلال وقت قياسي، تفكيك الخطاب الطائفي، ودولة الطائفة تمهيداً لدولة المواطنة، وأسقطت هبة الدولة باستقالة حكومة عادل عبدالمهدي وهي خطوة متقدمة لإسقاط النظام، كما أسقطت القدسية الصنمية للمرجعية الولائية لإيران.

وفعالاً، فإن جيل الثورة أسهم بإعادة الصوحة إلى المجتمع من خلال تبنيه ثقافة العقل لا النقل التلقيني الكهنوتي لتفسير الظواهر الدينية بحيل مذهبية ولائيه. ولعل ما يميز الطابع العقلاني

من إلحاق الهزيمة المنكرة بحكومة عبدالمهدي، ففر هاربا، وأجبر الحراك الشعبي مجلس النواب (البرلمان) على الإغناء إلى صوت الشعب رغم فساد.

إن مطالب ساحات الحرية تنظّم، مرة أخرى لتدشين المرحلة الفاصلة، مرحلة إزالة الأوثان السياسية والتحرير وسط بغداد، فجر السبت 31 أكتوبر الماضي، عن إخماد هذه الاحتجاجات أو الحد منها أو إيقافها، فالثورة ليست خياماً تنصب في ساحة، وهي بعد مرور أكثر من عام على انطلاقها أصبحت متاجرة في نفوس العراقيين، خصوصاً بعد أن عاكست الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة مطالب المحتجين واستمرت برعايتها للفساد والفاستين، وتوجت بجسيء مصطفى الكاظمي، الذي يصفه العراقيون بأنه يقول ما لا يفعل ويفعل ما لا يقول.

إن المتغير المحوري، الذي أحدثه الحراك الشبابي العراقي التحرري، بعد عام من انطلاقته، كان متغيراً على مستوى الوطن كله: إسقاط الطائفية وفضح عورتها، فمنذ الأول من أكتوبر 2019، أصبحت الطائفية مسطحة حكومياً يقتصر على مستوطني الخضراء، ولم يعد له مكان لا اجتماعياً ولا شعبياً، ونجحت ثورة أكتوبر في حلوتها الثانية وهي المضي إلى المستقبل.

إذا كان المتغير البنوي الأول هو إسقاط الطائفية فإن شباب أكتوبر أعادوا الاعتبار إلى المواطنة العراقية، جوهر المجتمع الراسخ، الذي يقاوم أشكال الوعي الزائف كلها، وهنا أشرع أبناء الرافدين بوابات الأمل، وهم ماضون لإزالة الأوثان السياسية ورفع الأوامر السانجة في مشوار التحرير الوطني، وإقامة دولة المواطنة، دولة المدنية الحضارية، التي شعارها "العراق أولاً"، هذا الشعار، الذي سكه الشهداء، بدأته على امتداد الطريق، منذ الأول من أكتوبر 2019.

الأمر الأهم، أن روح الثورة مستمرة وسوف تبقى متاجرة، وقد أصبح رصيدها متراكماً في عقل الشعب كله وضديره، ولن توقفها كتل الميليشيات وفرق الجواسيس. المرحلة الثانية بدأت بإعداد الخطوات الآتية، فقد تمكنت الثورة

د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية

لم تسفر إجراءات حكومة مصطفى الكاظمي بإزالة خيم المحتجين من مركز الاحتجاجات العراقية في ساحة التحرير وسط بغداد، فجر السبت 31 أكتوبر الماضي، عن إخماد هذه الاحتجاجات أو الحد منها أو إيقافها، فالثورة ليست خياماً تنصب في ساحة، وهي بعد مرور أكثر من عام على انطلاقها أصبحت متاجرة في نفوس العراقيين، خصوصاً بعد أن عاكست الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة مطالب المحتجين واستمرت برعايتها للفساد والفاستين، وتوجت بجسيء مصطفى الكاظمي، الذي يصفه العراقيون بأنه يقول ما لا يفعل ويفعل ما لا يقول.

